ويقال حدى مهاتين بفتح الشين وكسرها واما العرب فعلى الثاني ملحق بها الهاء في المؤنث دون المذكر وتبنيهما على الفتح بطلقا فتقول في المذكر عندي احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا بتذكيرهما وثلاثة عشر عبدا باسقاط الهاء وفي المؤنث اثنتا عشرة جارية بتذكير الاول والثاني في التذكير نتوجه وفي التانيث عن اسكانها وكسرها وفي الاول وضع واذا تجاوزت التسعة عشر في التذكير والتسعة عشرة في التانيث استوى لفظ المذكر والمؤنث تقول عندي عشرون عبدا وثلاثون امة وقد بيناها القول في الاسماء على اختصار وعلى استيفاء وحق ان نشرح شرحا يفهم ما ينصب الفعل وما يجزمه اي قد انتهى قولنا في الاحكام المتعلقة بالاسماء على اختصار في العبارة واستيفا لها لانهم امر هي ارشاد المبتدي ووجب علينا ان نشرع في اتمام المقصود ببيان نواصب الفعل وجوازمه بما نقدم انه لا يعرب من الافعال سواه وانه يجب خلعه من الوقوع

اعراب الرفع والنصب والجزم اما رفعه فلا خلاف انه اذا تجرد من ناصب وجازم ولم تباشره نونا التوكيد ولا نون الاناث يكون مرفوعا بحركة او حرف لفظا او تقديرا وانما الخلاف في رافعه والاصح انه التجرد من الناصب والجازم لا وقوعه موقع الاسم ولا حلوله محله ولا حروف المضارعة واما نصبه فاذا دخل عليه ناصب والنواصب على ما ذهب اليه الناظم تبعا للكوفيين تسعة وهو ضعيف والاصح انها اربعة وهي ان ولن واذن وكي وما عداها فالفعل بعدها منصوب بان مضمرة والى عوامل النصب اشار بقوله

باب نواصب الفعل

وينصب الفعل السليم ان ولن وكي وكيلا ثم حتى واذن

فهذه الاربعة هي نواصب الفعل باتفاق ولا فرق فيه بين ان يكون صحيح الاخر ومعتله غير ان المعتل منه بالالف لا يظهر فيه الفتحة بل تقدر كما سيأتي فلهذا قيد الفعل بالسليم

Copyright © King Saud University